يعرف النظام النقدي بأنه: مجموعة المؤسسات و القواعد التنظيمية الخاصة بتداول النقود وكيفية إصدارها في إطار بيئة اقتصادية معينة، بما تتضمنه من أنواع النقود وكيفية إصدارها، وقواعد الحساب النقدي، ومختلف المنظمات التي تحقق للنقود القيام بوظائفه.

خصائص النظام النقدي:

1- يتألف النظام النقدي من القوانين والقواعد والتنظيمات والتعليمات التي تحددها الدولة بهدف إصدار النقد وتنظيمه، وهذه الأنظمة عديدة ومتنوعة ومتكاملة لا تتعارض فيما بينها وإنما تتكامل لخدمة النظام النقدي.

2- تحديد قيمة وحدة النقد الأساسية: إن هدف أي نظام نقدي هو تحديد قيمة وحدة النقد الوطنية وعلاقة هذه الوحدة مع النقود الأجنبية، لأن هذا التحديد ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

3- يحدد النظام النقدي آليات الإصدار، كيف تصدر الدولة النقد وما هي احتياطياته، هل هي ذهب، أم فضة، أم الناتج الوطني؟ وما هي إجراءات التداول والقواعد الناظمة له.

4- تحديد عدد وحجم ودور المؤسسات النقدية في إدارة النظام النقدي وهنا يكون المصرف المركزي السلطة النقدية العليا وتكون المصارف التجارية والبورصة والمؤسسات الاستثمارية والمالية أداة تنفيذ الأنظمة والقوانين فالعلاقة مباشرة بين المشرف والمنفذ للسياسة النقدية.

5- تهدف الإجراءات والتنظيمات والمؤسسات النقدية لتحقيق لتوازن والاستقرار، فإذا لم تنفذ الأنظمة سوف تحصل الاختناقات والانحرافات وتحصل الفوضى النقدية، وإذا التزمت المصارف بالتعليمات يتحقق الاستقرار وينعكس ذلك إيجابا على الاقتصاد الوطني.

- **سمات النظام النقدي الجيد**

- **إمكانية إدارة عرض النقد؛ مرونة عرض النقد؛ ثبات القوة الشرائية؛ ثبات قيمة النقود واستقرار الأسعار؛ الأمان والضمان؛ يشجع حركة النمو والتجارة والاستثمارات الدولية**

أهداف النظام النقدي

1- المحافظة على قابلية تحويل النقود الوطنية إلى عملات أجنبية لما في ذلك من آثار جانبية على التجارة الخارجية والاستثمارات وتوازن ميزان المدفوعات.

2- تأمين مرونة عرض النقد وتوفير السيولة اللازمة التي تناسب حاجات الاقتصاد الوطني.

3- الإدارة الناجحة للنظام النقدي وذلك من خلال سلطة المصرف المركزي على المصارف التجارية وعلى المؤسسات المالية بحيث يراقب كل عمل أو تصرف ليضمن الاستقرار ومنع الانحرافات.

4- يسعى كل نظام اقتصادي لتحقيق أهداف المنظمة الاقتصادية أو سياسة الدولة الاقتصادية بما ينعكس ذلك إيجاباً على حياة المواطنين.

انواع الانظمة النقدية

1- نظام المعدنين

في ظل نظام المعدنين يتم تحديد نسبة قانونية بين عيار الذهب وعيار الفضة وفي هذا النظام توجد نقود من المسكوكات الذهبية وإلى جانبها نقود من المسكوكات الفضية ومع وجود نسبة قانونية تحددها الدولة بين الذهب والفضة.

يمكن تلخيص شروط قيام نظام المعدنين بالنقاط التالية:

-1تعيين معدل قانوني ثابت بين الذهب والفضة وتكون كل من النقود الذهبية والفضة ذات وزن وعيار معين ويتم التبادل بين المسكوكات الذهبية والفضة على أساس المعدن الصافي في كل منهما.

-2حرية تحويل السبائك من الذهب أو الفضة على قطع نقدية مجانا.

-3حرية صهر المسكوكات وتحويلها إلى السبائك حتى لا تصبح القيمة السلعية أكبر من القيمة الاسمية.

-4حرية استيراد وتصدير المعدن الثمين من اجل المحافظة على استقرار أسعار الصرف الدولية.

مزايا وعيوب نظام المعدنين:

من مزايا النظام أنه يساعد على اتساع حجم القاعدة النقدية فيزداد حجم الكتلة النقدية فيزداد حجم الكتلة النقدية مما يؤدي على زيادة حجم المبادلات كما تصبح أسعار الصرف أكثر استقرار منها في حالة وجود نظام المعدن الواحد، فعن نظام المعدنين يمكن تصحيح الميزان الحسابي عن طريق استخدام معدنين بدل من معدن واحد طالما كمية النقود في الداخل تعتمد على وجود معدنين لا واحد.

ومن عيوب هذا النظام هو أنه من الصعب على الحكومة أن تحافظ على استمرار تعادل النسبة القانونية مع نسبة تعادل المعدنين في السوق وحتى لو تمكنت الدولة من الحفاظ على ثبات تعادل النسبتين القانونية والسوقية فإن دول أخرى قد لا تتمكن في ذلك فإذا حصل أن اختلفت النسبة في السوق الداخلية عنها في السوق الخارجية فإن هذا الاختلاف سيؤدي إلى تصدير المعدن الذي أصبحت قيمته في الداخل أقل من قيمته في الخارج لأن عملية تصديره تصبح مربحة وبخروج المعدن الثمين تختلف النسبة القانونية عن النسبة التجارية في السوق فيزول النظام باختفاء النقد الجيد وأدى زوال نظام المعدنين على إتباع نظام المعدن الواحد.

2- نظام المعدن الواحد

إن تعاظم التضخم في انجلترا بسبب مجموعة من الظروف والعوامل التي من أهمها نفقات الحرب من مواجهة الحصار الناري وحروب نابليون هذا ما حدث ببنك انجلترا في الفترة ما بين 1797 و 1811 إلى اعتماد السعر الإجباري النهائي للنقود الورقية ومنع تحويلها إلى ذهب مما يعني ان انجلترا قد طبقت بالفعل قاعدة النقد الورقية خلال نلك الفترة.

وفي عام 1806 م انخفضت قيمة النقود الورقية بما لا يقل عن 30 % فاجتمعت لجنة خاصة لعلاج الأسباب وكبح جماح التضخم فكان أن اقترحت اللجنة الرجوع إلى قاعدة النقود الذهبية ورفع السعر الإجباري و إعادة تنظيم بنك انجلترا أو بالفعل صدر قانون 22 حزيران عام 1816 م وأصبحت النقود الذهبية وحدها التي تتمتع بقوة الإجراء القانونية والنهائية.

كما صدر عام 1844 م قاعدة إعادة تنظيم بنك انجلترا وبذلك أصبح الاقتصاد الانجليزي وهو أكبر قوة اقتصادية في ذلك الحين قائما على قاعدة الذهب أو بمعنى أدق على قاعدة المسكوكات الذهبية ومن انجلترا انتقلت هذه القاعدة إلى معظم اقتصاديات الصناعة الرأسمالية خاصة خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر وبات نظام قاعدة الذهب أكثر الأنظمة النقدية شيوعا في العالم حتى نشوب الحرب العالمية

الأولى عام 1914 م لذلك أصبحت قاعدة الذهب قاعدة دولية وأصبح الذهب وحدة الوزن المشترك لقيم السلع والخدمات وتسديد المدفوعات الدولية بين الدول التي اعتمدت هذا النظام.

تقتضي الإشارة إلى نظام المعدن الواحد الفضي ضل معمول به في بعض الدول المتخلفة حتى عام 1914م مثل بوليفيا والحبشة واليمن والإكوادور وغيرها، من آثار هذه القاعدة تسمية النقود باللغة الأجنبية (Argent)وهي تعني كذلك الفضة.

تعود إلى نظام الذهب الذي كان معتمدا ن قبل الدول كما ذكرنا وكانت على ثلاث أشكال رئيسية.

الشكل الأول: نظام المسكوكات الذهبية

يتحقق هذا الشكل عندما تكون العملات الذهبية هي التي تتداول فعلا ويكون للأفراد حرية سك وصهر الذهب أي أن يكون لهم مطلق الخيار في تحويل السبائك الذهبية إلى عملات ذهبية وتحويل العملات الذهبية إلى سبائك ويكون لهم حرية التصدير والاستيراد للذهب سواء في صورة نقدية أو في صورة سبائك.

لقد كان هذا الشكل من أقدم النظم الذهبية المعروفة والتي بدأ العمل بها رسميا عبرا من عام 1821م حيث كانت المسكوكات الذهبية تنتقل من يد إلى أخرى لذلك عرف هذا النظام بالنظام الذهب المتداول وظل معمولا به حتى الحرب العالمية الأولى حيث تخلت عنه تدريجيا جميع الدول ماعدا الولايات المتحدة الأمريكية التي احتفظت به إلى نهاية عام 1933 م.

الشكل الثاني: نظام السبائك الذهبية

إن سنوات الحرب العالمية الأولى (1914م و 1918 م) عذر سك الذهب بنفس الحرية التي كانت سائدة قبل ذلك كما أن ضرورات الحرب جعلت من المتعذر على انجلترا بشكل خاص نقل النقود الذهبية على البلاد الأخرى التي كانت توجد في قوات عسكرية في الوقت الذي زادت فيه نفقات تلك القوات نتيجة ذلك اضطرت الدول على التخلي تدريجيا عن نظام النقود الذهبية وأصبحت النقود الورقية هي النقود القانونية بعد انتهاء الحرب وجدت الدول أن لا مصلحة لها في العودة إلى النظام السابق خاصة وان نطاق المعاملات التجارية قد اتسع وانحصرت حاجة الناس في تحويل البنوك إلى ذهب في حالتين:

أ. المضاربة على أسعار الذهب ومحاولة الاستفادة من فروق الأسعار

ب. وجود أزمات نقدية تحث الناس إلى طلب الاحتفاظ بالذهب وذلك يعني أن العودة المسكوكات الذهبية سوف يشجع المضاربين إلى تحقيق المكاسب الخاصة ويزيد ارتباك الدول في حال الأزمات.

لذا وجدت الحكومات أن مصالحها القومية تقتضي البحث عن نظام ذهبي جديد كما ذكرنا اعتمدت حرية

التحويل إلى ذهب بشرط ألا تقل عن قيمة معينة فمثلا عندما عادت انجلترا إلى قاعدة الذهب في الفترة مابين 1925م –1931م اشترطت أن لا يقل وزن السبيكة الذهبية عن 400 أوقية من الذهب أو ما يعادل 1700 جنيه إسترليني وبذلك عملت على تحقيق هدفين:

–الإبقاء على حرية التحويل إلى ذهب وبالعكس

–تقليل نطاق التعامل بالذهب ومع اكتنازه للاحتفاظ به كاحتياط المدفوعات الخارجية يلاحظ مما تقدم:

أ. انتهاء نظام سلك الذهب إلى قطع نقدية ذهبية واختفاء هذه من التداول.

ب. شراء البنات المركزية بكميات غير محدودة من الذهب للاحتفاظ بها وكان يدفع مقابلها أوراق البنوك .

ج. عدمك قابلية تحويل النقود الأخرى إلى ذهب إلا في أحوال معينة.

د. قابل هذا النظام من الإسراف في الذهب وبقي انتقاله بين دولة أخرى على شكل سبائك وضلت أسعار الصرف ثابتة في نظام النقود الذهبية.

هـ. لم يمنع هذا النظام كبار المضاربين من شراء الذهب لتحقيق أرباح على حساب صغار المدخرين وهم الغالبين من الناس

الشكل الثالث: نظام الصرف بالذهب.

كانت الهند والفلبين من بين الدول القليلة التي اعتمدت الصرف بالذهب قبل الحرب العالمية الأولى وبعد الحرب اتجهت عدة دول منها ألمانيا بلجيكا ايطاليا إلى اعتماد هذا النظام نظرا لعدم تمكنها من الاحتفاظ بكميات كبيرة من الذهب في خزائنها ويقتضي هذا النظام الذهبي الجديد بان لا تحدد قيمة الوحدة النقدية لبلد ما على أساس الذهب مباشرة وإنما ترتبط نسبة ثابتة بلد آخر يسير على نظام السبائك الذهبية ويكون شكل العملة التابعة في هذه الحالة على شكل عملات أو أذونات أو سندات حكومية محرر بعملة البلد المتبوع ومن مزايا هذا النظام.

أ. وجود سعر صرف ثابت بين البلد التابع والبلد المتبوع

ب. الاقتصاد في استخدام الذهب والحصول على فوائد في حال الاحتياط المكون من عملات وأذونات وسندات البلد المتبوع

ت. تخفيض تكاليف تخزين الذهب وصيانته وحراسته

ومن عيوب هذا النظام

أ. أن الخسائر التي يتعرض لها البلد المتبوع تنكيس على البلد التابع.

ب. المساس بالاستقلال الاقتصادي والسياسي للبلد التابع

ت. أن عدول الدولة المتبوعة على إتباع هذا النظام يعرض الدولة التابعة للخسائر الكبيرة كما حصل بالنسبة لمصدري البلدان الأخرى التي اتبعت عملتها بعملة انجلترا أو تحولت انجلترا عن هذا النظام عام 1931 م

3- نظام النقد الورقي الالزامي

هي نظام لا تعرف في ظله وحدة التحاسب النقدية بالنسبة لسلعة معينة ولكن من الوجهة لفعلية تعرف بنفسها.

وبالتالي لا يصبح النقد الإنتمائي أو الأساسي سلعة ذات قيمة تجارية كما كانت الحال في ظل نظام المسكوكات المعدنية حيث كانت المسكوكات الذهبية والفضية أو الاثنين معا عملة متداولة ومعها نقد

اختياري من عملة ورقية ونقود الودائع القابلة للتحويل إلى النقد الانتهائي أو حين أوقف سك المسكوكات الذهبية تحت نظام السبائك وأصبح النقد المصدر يتكون من النقود الاختيارية القابلة للتحويل إلى سبائك ذهبية، ففي ظل القاعدة الائتمانية للنقد أصبح الورقي الاختياري نقدا إلزاميا أي غير قابل للتحويل إلى الذهب أو إلى معدن آخر .

نظام النقد الورقي الإلزامي كمثل معاصر للقاعدة الائتمانية للنقد :

في ظل هذا النظام انفصمت العلاقة بين وحدة النقد الورقي وبين ما كانت تساويه من ذهب تحت نظام الذهب ولم يعد التغيير في حجم ما تحتفظ به سلطات الإصدار في احتياطي الذهب يحدد التغيير في حجم البنوك المصدر يمثل في معظم الحالات (عنصرا تاريخيا) وواحدا من الأصول المختلفة التي تمثل عناصر غطاء البنوك المصدر ويتمثل دوره المعاصر في كونه مستودعا للقيمة ووسيلة دفع دولية

النظام النقدي الدولي

ما بين الحربين	ما بعد الحرب العالمية الثانية	ما بعد بريتون وودز اتفاقية كنغستون
❑ تخلت معظم الدول المتقدمة عن القواعد الذهبية واتبعت النظام الورقي بعد الح ع 1 ❑ نتيجة لفشل نظام الصرف المرن، عقدت الدول الصناعية مؤتمر جنوة 1922 في محاولة العودة لنظام الذهب ولكن فشل الأمر وأدى كل ذلك إلى خروج بريطانيا عن نظام الذهب عام 1931 ❑ بعد الآثار الكارثية للح ع 2 تداعت الدول إلى عقد مؤتمر دولي للخروج بنظام نقدي جديد فكان مؤتمر بريتون ودز	1944 انعقد مؤتمر بريتون وودز وأساسه: ❑ تثبيت سعر الدولار الأمريكي مقابل الذهب (35$ /أوقية ذهب) ❑ تثبيت أسعار صرف العملات للدول الأعضاء مقابل الذهب والدولار معا مع السماح بهامش بسيط 1% (نظام الصرف الثابت) ❑ إتاحة قدر من السيولة الدولية لبعض الدول لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات استمرار المضاربة على الدولار الأمريكي والطلب على الذهب دفع حكومة نيكسون علم 1971 إلى إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب	❑ اقتراح شكل جديد لإصلاح النظام النقدي الدولي متضمنا توفير سيولة دولية من خلال تكوين حقوق السحب الخاصة (SDR) ❑ السماح للدول بتعويم عملاتها ضمن هامش لا يتجاوز 2.25% صعودا أو نزولا ❑ إقرار مبدأ المسؤولية المشتركة في تحقيق التوازن الخارجي للدول ذات الفائض كما للدول ذات العجز ❑ أعطت الاتفاقية حرية أكبر في تغيير أسعار صرف عملاتها بهدف إزالة الجمود عن نظام بريتون وودز